League of Arab States

كلمة

جامعة الدول العربية

بمناسبة

انعقاد الدورة الـ 54 للجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة

مارس 2010

League of Arab States

السيدات والسادة الحضور الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسعدني أن أتوجه إليكم بخالص التحية، وأود أن أعرب عن عميق التقدير للجهود الكبيرة التي تبذلها لجنة وضع المرأة من أجل الارتقاء بشأن المرأة في العالم أجمع، وأود كذلك أن أؤكد حرص جامعة الدول العربية، بصفتها الكيان الجامع لسائر الدول العربية، على المشاركة الدائمة في هذه الدورات التي تهتم بمراجعة حجم التطور في وضع المرأة حول العالم. ويبدو عام 2010 عام المراجعات الدولية، إذ بالإضافة الى مرور عشره أعوام على الأهداف الإنمائية للألفية، فقد مرت ثلاثون عاما على اتفاقية سيداو، وخمسة عشر عاما على مؤتمر بكين، وعشر سنوات على قرار مجلس الأمن 1325، وهي كلها مراجعات بالغة الأهمية لأنها تقيس التقدم في وضع نصف البشر ؛ وتحديدًا النصف الذي يعيش مفارقة تحمُّل الجزء الأكبر من أعباء الحياة الإنسانية، والجزء الأقل من الحقوق التي تهبها هذه الحياة.

والأمر الجيد أن العالم يبدو اليوم، أكثر من أي وقت مضى، على استعداد لتفهم قضية المرأة وحقوقها الإنسانية، وذلك في ظل الفكر الدولي الجديد الذي ينحاز للإنسان وتجربته الخاصة وحياته، فيجعله المركز، ويجعل من رخائه ورفاهيته وأمنه الغاية الأسمى لكل جهد وحركة. في هذا الإطار تتقاطع مفاهيم التنمية والأمن ، لأن أمن الإنسان الفرد أصبح مرتبطا بشكل جوهري بتخلصه من الفقر والجهل والمرض، وهي العناصر نفسها التي تركز عليها عملية التنمية الإنسانية في سعيها لتوسيع خيارات الفرد ورفع مستوى معيشته. وترجمة هذا الفكر في مجال قضايا المرأة ، تعني أن عملية تنمية المرأة، والتي تتطلب تمكينها في جميع الميادين، لن تتحقق إلا بتوفير الأمن والأمان لها في المقام الأول.

السيدات والسادة،

يسرني القول إن المرأة العربية خلال السنوات الخمس الماضية قد حافظت على مسار الصعود المتواصل رغم المعوقات. والراصد للبيانات والاحصاءات سيلحظ تغييرا إيجابياً ملموسًا في أوضاع المرأة العربية لا سيما في مجالي الصحة والتعليم، وكذا المجال

التشريعي الذي يشهد تطورًا مستمرًا نحو إثبات حقوق المرأة وإنصافها، فضلا عن تزايد حضور المرأة العربية في أدوار متميزة مثل القضاء والتمثيل السياسي رفيع المستوى. وهو توجه تعززه إرادة سياسية داعمة في الدول العربية؛ حيث أضحت قضية المرأة على رأس أجندة التنمية والإصلاح في السواد الأعظم من هذه الدول، مع محاولات دائمة للربط بين الجهود الرسمية وجهود المجتمع المدني، من أجل تحقيق هدف نهوض المرأة العربية ومواجهة التحديات التي تعترض هذا الطريق.

وفي مقدمة التحديات التي يمارسها الواقع العربي ضد المرأة التحديات الثقافية التي تنتجها تقاليد وأعراف مجتمعية ترسم صورة سلبية للمرأة من حيث قدراتها ومكانتها وحدود أدوارها، وهي تقاليد بعيدة كل البعد عن المنظومة الدينية المستنيرة ، وبعيدة كذلك عن واقع تثبت فيه المرأة جدارتها يومًا بعد يوم في جميع المجالات. ويظل أمر مواجهة هذا التحدي مرهونًا بالمثابرة في القيام بمراجعات ثقافية تكشف مواطن الخلل وتبرز النقاط المضيئة والمغيّبة في الثقافة العربية تجاه المرأة. ومن التحديات الهامة التي تواجهها المرأة العربية كذلك الأوضاع غير الإنسانية في ظل الاحتلال وفي مناطق النزاعات المسلحة وما تتعرض له من معاناة وتهديد دائم يطيح باستقرارها ومكتسباتها الاجتماعية.

في هذا الإطار ، تُولي جامعة الدول العربية قضية المرأة وهدف النهوض بها اهتمامًا بالغًا ، ويعتبر ملف المرأة أحد مجالات التعاون الرئيسية بين جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة، وبين الأمم المتحدة ووكلاتها المتخصصة. والجدير بالذكر أن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والاسكوا قد تعاونتا في التحضير لمؤتمر بكين عام 1995. وقد تعاونت الجهتان أيضًا فى إصدار التقرير الإقليمي الموحد حول تنفيذ منهاج عمل بكين + 15، والذي تم تضمينه في التقرير الدولي الذي يستعرضه اجتماع لجنة المرأة بالأمم المتحدة في دورتها الـ54. كما تجدر الإشارة إلى العلاقة الوطيدة التى تربط بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ويونيفام والتى تتمثل فى تعاون الجانبين في العديد من البرامج والأنشطة .

كذلك ، وفي إطار عملها من أجل المرأة العربية ، قامت جامعة الدول العربية بإنشاء أطر مؤسسية مختصة، بدءًا من إنشاء "لجنة المرأة العربية" عام 1971 على غرار لجنة وضع المرأة في الأمم المتحدة، وانتهاءًا بإنشاء منظمة متخصصة تعني بشئون المرأة هي منظمة المرأة العربية، التي تم إنشاؤها عام 2003 تلبية لإحدى توصيات مؤتمر القمة الأول للمرأة العربية الذي دعت إليه السيدة الفاضلة سوزان مبارك عام 2000.

وقد قامت الجامعة عبر هذه الأطر المؤسسية، وخلال السنوات الخمس الماضية، بتنفيذ كثير من المشروعات والبرامج لخدمة المرأة العربية في مختلف المجالات.

ففي مجال القانون والتشريع، قامت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية عام 2005 بإصدار موسوعة وضع المرأة فى التشريعات العربية كوثيقة مرجعية ترصد كافة النصوص القانونية المتعلقة بالمرأة لتسترشد بها الدول عند وضع أو تعديل أو توحيد أي تشريعات خاصة بالمرأة. وقد تكاملت الجهود في هذا المجال من خلال قيام منظمة المرأة العربية بمراجعة دساتير وقوانين الدول العربية الأعضاء بها وإصدار توصيات بإصلاحات تشريعية محددة لصالح المرأة، والعمل على وضع دليل يحفز الدول على تبني هذه التوصيات عبر بيان موجبات الأخذ بها تشريعياً ، وكذلك التدابير الإجرائية التي تيسّر تنفيذَها على أرض الواقع.

وفي مجال الإعلام ، وانطلاقا من أهمية الدور الذي يجب أن تقوم به الجامعة العربية في حماية الهوية العربية والحفاظ على صورة الإنسان العربي بصفة عامة والمرأة العربية بصفة خاصة، تعد الأمانة العامة مشروعا اعلاميًا يهدف الى تصحيح صورة المرأة العربية في الإعلام الغربي. كذلك تتبنى منظمة المرأة العربية برنامجًا يختص بتفعيل دور الاعلام في دعم قضايا المرأة تم في إطاره صياغة "الاستراتيجية الاعلامية للمرأة العربية" بهدف ترشيد الخطاب الاعلامي واستثمار امكاناته نحو خدمة صورة ومكانة وأدوار المرأة في المجتمع.

وتولي الدول العربية اهتماما كبيرا لقضايا الاصلاح الثقافي والتعليمي، وقد انعكس هذا الاهتمام بوضوح على أجندة القمم العربية المتوالية، وآخرها قمة سوريا التي شهدت اعتماد خطة تطوير التعليم فى الوطن العربى وإعلان الأعوام 2008-2018 عقدًا عربيًا للتعليم فى الوطن العربى. وتعكف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية على إعداد

استراتيجية وخطة عمل تنفيذية نحو مكافحة أمية المرأة العربية وتسعى للتعاون في ذلك مع المنظمات العربية والدولية ذات الصلة.

كذلك تنشط منظمة المرأة العربية من أجل الترويج لثقافة صديقة للمرأة وقضاياها وذلك عبر برامج مختلفة منها ما يهدف لرفع وعي الشباب العربي بقضايا المرأة ، ومنها ما يستهدف دمج منظور النوع الاجتماعي في المناهج والكتب الدراسية الجامعية، ومنها كذلك ما يعني بالقيام بنشاط بحثي يحلل التوجهات الثقافية السائدة في المجتمع العربي حول المرأة. وتعمل المنظمة كذلك على توفير مجموعة من قواعد البيانات الالكترونية المختلفة حول المرأة، تقوم بتطويرها وتوسيعها باستمرار. وقد أنشأت المنظمة مؤخرًا، بدعوة من السيدة الفاضلة ليلى بن علي رئيسة المنظمة، لجنة استشارية هي "لجنة المرأة العربية للقانون الدولي الإنساني" من أجل أن تكون رافدًا للجهود العالمية والإقليمية والوطنية الهادفة إلى الدفاع عن القانون الدولي الإنساني والحث على احترامه ونشر ثقافته لفائدة المرأة.

السيدات والسادة

إن الدول العربية، فُرادى، و من خلال منظومة العمل العربي المشترك التي تضمها، وهي جامعة الدول العربية، جادة في سعيها نحو تمكين المرأة العربية، وهو ما تجسد في وثائق القمم العربية المتتالية منذ قمة تونس عام 2004، وحتى القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي انعقدت في الكويت عام 2009 حيث أفرد اعلانها بندًا للمرأة يؤكد أهمية العمل على "تمكين المرأة والارتقاء بأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والقانونية وتعزيز دورها في الحياة العامة، تحقيقًا لمبدأ المساواة وتأكيدًا لمباديء العدل والإنصاف في المجتمع".

وفي الختام أكرر تحياتي وتقديري للحضور الكريم وأشكركم على حسن الاستماع